الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على إدارة التنوع الاثني

الدكتور نبهان سالم مرزق أبو جاموس

الأكاديمية العربية في الدنمارك

المقدمة.

تُعد الديمقراطية التوافقية أحد النماذج لممارسة السلطة في الدول المتعددة أو المتنوعة مجتمعياً، التي تعاني من ضعف الوحدة الوطنية، وتوتر في الأزمات السياسية، فهي تعتمد على التمثيل السياسي للمكونات والفئات الاجتماعية (الأغلبية والأقلية) في صنع القرار السياسي من أعلى الهرم إلى أسفله دون الخضوع لسطة الأغلبية، وهذا يُعد ضمانه لعدم الانزلاق في مواجهات وحروب أهلية، وهي محاولة لاحتواء التنوع الاثني (العرقي) والتدرج في استخدام الديمقراطية التوافقية ليصل إلى مجتمع ودول آمنه ومستقرة خالية من النزاعات الداخلية مع إمكانية التعايش السلمي والانسجام بين اثنيات ومكونات المجتمع الواحد وفي ضوء ذلك كانت هذه الدراسة.

هدف البحث:

من خلال هذه الدراسة الوقوف والكشف على مدى نجاعة الديمقراطية التوافقية لإدارة التنوع الاثني في المجتمعات والدول للوصول إلى دول آمنه ومستقرة خالية من النزاعات الداخلية.

مشكلة البحث:

تتمثل المشكلة الأساسية حول طبيعة الدور الذي تمارسه الديمقراطية التوافقية في وضع حلول أم خلق اشكالات في إدارة التنوع الاثني؟

تتفرع عنها إشكاليات فرعية منها:

- ما مدى مساهمة نجاح أو فشل التجربة الديمقراطية التوافقية في إدارة التنوع الاثني؟
- هل ساهمت التجربة الديمقراطية التوافقية في تحديد الهوية الوطنية والمواطنة؟
- هل تعتبر الديمقراطية التوافقية أفضل لإدارة المجتمعات ذات التنوع الاثني؟

منهج البحث:

اعتمد الباحث على الأسلوب الاستقرائي والتحليلي للتعرف على الديمقراطية التوافقية ومساهمتها للوصول في المجتمع المتعدد في تحديد الهوية الوطنية والمواطنة في ادارة التنوع الاثني بالطرق السلمية لاستقرار وامكانية التعايش بين اثنيات المجتمع الواحد،.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة تحتوي على هدف البحث ومشكلته، ومنهجيته، فمن أجل دراسة هذا الموضوع فإنني أقسم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية إدارة التنوع الاثني والديمقراطية التوافقية.

المبحث الثاني: مرتكزات الديمقراطية التوافقية والعوامل المساعدة على قيامها.

المبحث الثالث: إشكاليات وسلبيات الديمقراطية التوافقية لإدارة التنوع الاثني.

المبحث الأول: ماهية إدارة التنوع الاثني والديمقراطية التوافقية.

إن مفهوم ظاهرة التنوع الاثني والديمقراطية التوافقية ضرورة لتحديد المفاهيم ومدخل مهم في صلب البحث، سنتعرض لهما من خلال مطلبين هما: **المطلب الأول:** مفهوم إدارة التنوع الاثني. **المطلب الثاني:** مفهوم الديمقراطية التوافقية.

المطلب الأول.

مفهوم إدارة التنوع الاثني.

إنّ العلماء والمفكرين ورجال السياسة اعتبروا التنوع الاثني قابل لأن يكون قوة إنسانية محررة وخلاقة، أو يكون مدمرة وعشوائية مكبلة للإنسان، بمعنى أن التنوع الاثني ليس مشكلة بحد ذاتها بل هو انتماء طبعي وفطري ومعترف به من قبل الأديان السماوية فوضعها في اطارها الصحيح لتكون محررة وبناءه، ولكن المشكلة عندما يساء استخدام مشاعر التنوع الاثني حينها يتحول إلى سلاح مدمر وخطير يهدد الاستقرار السياسي ربما يعصف بمؤسسة الدولة نفسها،[١]

١بهاء الدين مكاوي، استراتيجيات إدارة التنوع الاثني في السودان، ص١.-http://bahamakkawi.com/wp-content/uploads/2015/09/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%88%D8%B9.pdf

ويُعد التنوع الاثني من أهم ملامح المجتمعات الحديثة التي تضم مجتمعات متنوعة ثقافياً ودينياً وعرقياً، فقد أصبح الحديث عن الوحدة من خلال التنوع، فهو الخطاب السائد الآن.[٢]

مفهوم التنوع الاثنية.

أولاً: المفهوم اللغوي للإثنية.

من الناحية اللغوية لفظ الاثنية(Ethnecity) مشتق من الكلمة اليونانية القديمة (Ethnos)، و التي تقابل في معناها أو مدلولها لفظة أمة "Nation"، والتي تعني لدى اليونان كل جماعة بشرية ينحدر أفرادها من ذات الأصل[٣]، أما في العصور الوسطى فقد كان يطلق لفظ "THNOE" في اللغات الأوروبية على من هم ليسوا مسيحيين أو يهود[٤]وهي تشير في ذات السياق من الناحية اللغوية إلى أصل الشعوب الذين لم يتبنوا النظام السياسي والاجتماعي لدولة المدينة، والإثنيون عند اليونانيين القدامى هم أفراد مبعدون عن ثقافتهم، لكنهم غير مشمولين داخل دولة المدينة في العادات الكنسية، ونقصد كذلك بالاثنيين مجموعة الأشخاص غير المسحيين أو اليهود[٥]، في حين أن المدلول المعاصر للإثنية يعني الجماعة السلالية أو العرقية.[٦]

أمّا تركيب الجماعة الإثنية (Ethnic group) فيرجع استخدامه إلى قرن من الزمان، ومحتوى المفهوم بوصفه تركيباً اجتماعيّاً قديم، وقد حلّ هذا المفهوم حديثاً محلّ مفهوم العنصر؛ لضعف مقولة إن الخصائص البيولوجية تحدّد إلى قدر كبير الخصائص الاجتماعية والحضارية عموماً.[٧]

ثانياً: المفهوم الاصطلاحي للإثنية.

هي كل جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد واللغة والدين وأي سمات أخرى مميزة بما في ذلك الأصل والملامح الجسمانية[٨]، كما تعرف بأنها كل تجمع بشري يشترك أفراده في بعض المقومات البيولوجية (كوحدة الأصل أو السلالة)، أو الثقافية (كوحدة اللغة أو

---

٢ فوزية لبادي، إشكالية إدارة التنوع الاثني (العرقي) في العالم العربي منذ نهاية الحرب الباردة "دراسة حالتي السودان والعراق"، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر – بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص استراتيجية وعلاقات دولية، ٢٠١٥- ٢٠١٦، ص٥٣.http://thesis.univ-biskra.dz/3037/1/M%C3%A9moire_59_2016.pdf

٣ سامية شابوني،" النزاع الرواندي بين المعطيات الداخلية والمؤثرات الدولية"، مذكرة ماجيستير" (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،٢٠١٠) ،ص. ٢٣.

٤ ابراهيم سعد الدين، تأملات في مسألة الأقليات، الكويت: دار سعاد الصباح، ١٩٩٢، ص.٣٢.

٥ François gaulme ,Question d'ethnies, Politique Africaine, N°68, Karthala, Paris,1997, p-p,121-124.

٦ محمد مهدي عاشور، التعددية الإثنية في جنوب إفريقيا، طرابلس: دار الكتب الوطنية ، ٢٠٠٤، ص٢٨.

٧ عبده مختار، صراع الهويات ومحددات الوحدة في السودان، مركز السودان للبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٧، ص٩.

٨ محمد مهدي عاشور، التعددية الإثنية في جنوب إفريقيا، مرجع سابق، ص٢٣.

الدين أو التاريخ أو العادات والتقاليد)، ويكون أفراد الجماعة العرقية وأفراد الجماعات الأخرى الذين يعيشون معهم ضمن نفس الأمة مدركين لتباين وتمايز جماعتهم عن غيرها في أي من السمات، على نحو يخلق لديهم الشعور بالانتماء لجماعتهم[٩] ، ومنهم من يرى أن الإثنية مجموعة من الناس أو فئة اجتماعية تشترك في خصائص عرقية وثقافية، وتستوطن رقعة جغرافية واحدة، ويجمع بينها شعور بالتضامن والتناصر، كل ذلك يجعلها في عرف أعضائها وعرف الآخرين مجموعة متميزة، فتتصرف هي ويتصرف الآخرون حيالها تبعًا لذلك.[١٠]

وعليه يمكن القول إن البعدين الاثني والثقافي يؤدّيان دورًا كبيرًا في تحديد هوية أيّ جماعة بشرية.

إن مفهوم التنوع يعني معرفة أن كل شخص متفرد في ذاته ومدركاً اختلافاتنا الفردية، وله أبعاد واسعة فيما يتعلق بالسلالة أو العرق أو المعتقدات الدينية أو الثقافية،[١١] فقد عرف المعجم الوسيط التنوع أنّه حدوث فروق بين الجماعات والعروق بتأثير عوامل مختلفة، وكذلك يعرف التنوع بأنه اختلاف الألوان والأحجام والأشكال، مفهوم التنوع والاختلاف والتعدد مترادفات.[١٢]

إن الإثنية وليدة مجتمع ثابت من الناس يتمثل في قبيلة أو طائفة أو أمة وهذه يستدعي فهم هذه المصطلح،[١٣] فالحركة الاثنية حركة سياسية اجتماعية منظمة تنشأ في إطار جماعة اثنية غير مسيطرة(غالباً ما تكون أقلية) ويكون لها برنامج عملي ينطوي على ما تصبوا إليه من أهداف، وما تستخدمه من وسائل، للوصول لأهدافها، وقد تختلف سواء من حيث المطالبة بالمساواة أو تحقيق نوع من الحكم الذاتي لجماعتها على الإقليم التذي تغطيه أو قد ترتفي أهدافها إلى درجة الانفصال عن الدولة الأم.[١٤]

فالتنوع الاثني من الناحية الاجتماعية يطلق على وجود مؤسسات وجماعات غير متجانسة في المجتمع المعاصر، ولها اهتمامات دينية واقتصادية واثنيه وثقافية متنوعة، أما الناحية السياسية في وصف المجتمع أن القوة موزعة بصورة واسعة على جماعات محددة مرتبة في أنماط متنوعة للصراع أو المنافسة أو التعاون، أما الموسوعة البريطانية فإنها تعرف التعددية أو التنوع بالاستقلالية التي تحظى بها جماعات معينة في المجتمع كالأقليات العرقية، كرافورد يونع يعرفها

٩ أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، الإسكندرية: كلية العلوم السياسية،٢٠٠٧، ص١٠٧.
١٠عبده مختار، صراع الهويات ومحددات الوحدة في السودان، مرجع سابق، ص١٠.
١١ المرجع السابق، ص٥٤.
١٢ المرجع السابق، ص٥٤.
١٣ نبيلة سالك، الآليات المؤسساتية لإدارة التعدد الاثني، جامعة بانته(١) ، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،اطروحة دكتوراه، ٢٠١٥- ٢٠١٦، ص٢١.
١٤ نبيلة سالك، الآليات المؤسساتية لإدارة التعدد الاثني، مرجع سابق، ص٤٩.

"التفاعل بين الجماعات المختلفة التي يتشكل منها المجتمع والتي تتباين من حيث أصولها العرقية أو اللغوية أو الطائفية، ومن حيث أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية ومفاهيمها السياسية[١٥]، فالتعددية الإثنية تمثل حالة فرعية من التباين الاجتماعي، مؤسس على تعدد أو تنوع ارثي ليس من اختيار الفرد؛ لكنه يؤثر فيه بطريقة أو بأخرى، لما يترتب عليه من آثار نفسية، واجتماعية، واقتصادية، وسياسية، وقد يصبح هذه التعدد مركباً أو أكثر تعقيداً إذا تضافر مع تنوع طبقي.[١٦]

فالتنوع الإثني مجتمع متباين من الناحية العرقية أو الطائفية أو الثقافية أو اللغوية ذلك المجتمع المجزئ بفعل الانقسامات الدينية أو الإيدلوجية أو اللغوية أو الجهوية أو الثقافية أو العرقية، فالتنوع الاثني مجتمع مكون من عدة طوائف في إطار سياسي واحد.[١٧]

المطلب الثاني: مفهوم الديمقراطية التوافقية.

يُعد النظام الديمقراطية التوافقي أحد أنماط النظم الديمقراطية، ويتميز هذا النظام بعدم الاكتفاء بالأغلبية كمعيار وحيد للحكم بخلاف أنواع النظم الديمقراطية الأخرى، وأضافه معيار آخر هو التوافق الذى يتضمن إشراك الأقليات المنتخبة في الحكم[١٨] ، وهو شكل من أشكال ممارسة السلطة في البلدان المتعددة أو التعددية أو المتنوعة مجتمعياً غير متجانسة شعبياً كـ بلجيكا، والنمسا وسويسرا، وهولندا، وبعض الدول الإفريقية التي تعاني من ضعف في الوحدة الوطنية وتواتر الأزمات السياسية؛ لذلك فعملية إشراك جمعي للمكونات المجتمعية الأغلبية والأقلية في صنع القرار السياسي يُعد حسب مؤيدي هذا الشكل من الديمقراطية ضمانة لعدم الانزلاق في مواجهات وحروب أهلية.[١٩]

أولاً: نشأة النظام الديمقراطي التوافقي.

فقد جرى تداوله من خلال نشر مؤلفات متعلقة ببعض البلدان الأوربية ذات التنوع الاجتماعي، كبلجيكا والنمسا وسويسرا، وكندا، ثم امتد المفهوم إلى بعض بلدان العالم الثالث وخصوصاً إلى لبنان وماليزيا وقبرص وكولومبيا والأوروغوي ونيجيريا، وقد صاغ العالم السياسي الهولندي آرينت ليبهارت هذه المفهوم[٢٠]، ويُعد من أوائل المنظرين للديمقراطية التوافقية

---

١٥ جابر سعيد عوض، مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة، مراجعة نقدية(بحث مقدم لندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرفية في العالم العربي، الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٩٨٣، ص٥٤.

١٦ نبيلة سالك، الآليات المؤسساتية لإدارة التعدد الإثني، مرجع سابق، ص٢١.

١٧ محمد عمر مولود، الفيدرالية وإمكانية تطبيقها في العرق، العراق ، مؤسسة موكدياني للطباعة والنشر، ٢٠٠٣، ص٣٧٠.

١٨ ياسين محمد حمد العيثاوي، الانعكاسات السلبية للمحاصصة السياسية على البنية المؤسسية والمجتمعية للنظام الديمقراطي في العراق "الشرق الأوسط" أنموذجاً، مجلة الدراسات الدولية، العراق، ٢٠١٥، عدد (٦٠)، ص٣٠.

١٩ ياسين سعد محمد (البكري)، إشكالية الديمقراطية التوافية وانعكاسها على التجربة العراقية ، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق، ٢٠٠٩، عدد (٢٧)، ص٥٩.

٢٠ المرجع السابق، ص٥٩-٦٠.

في الفكر السياسي الغربي، وينظر لها أنها تعبر عن استراتيجية في إدارة النزاعات ، من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب، بدلاً من التنافس واتخاذ القرارات بالأغلبية[٢١]، واستخدم جيرارد لامبروخ في بادئ الأمر عبارة عن الديمقراطية النسبية ثم عبارة الديمقراطية التوافقية في معرض حديثه عن النظم الديمقراطية في النمسا وسويسرا، ووصف ج. بنغهام باول الديمقراطية التوافقية بخاصية "التجزؤ الاجتماعي"، وبينما حلل يورك شتاينر هذا النظام استناداً إلى "الاتفاق الرضائي" بالمقارنة مع قاعدة الأكثرية، فقد درسه إريك نوردلينجر استناداً إلى خاصية "احتواء النزاعات في المجتمعات المقسّمة".[٢٢]

ثانياً: تعريف الديمقراطية التوافقية.

١-التعريف اللغوي: الديمقراطية التوافقية (Consociational Democracy)، مصطلح مكون من مفردتين، "الديمقراطية" مصطلح من أصل يوناني مركب من كلمتين بعنيان معا "حكم الشعب"، أما التوافقية تعريب للمفردة الانجليزية(Consociational) [٢٣]، وقد وردت في اللغة العربية مفرداتها تشير للمعنى نفسه "اتساق، تجانس، تكامل، مطابق، توافق"، والتوافق من الاتفاق يعني جعل الأمر جمعاً بعد تفرقه، أو التقرب والتطابق قدر الإمكان، أو الكفاية والتناسب، وتوافق القوم في الأمر ضد تخالفوا أي تساعدوا[٢٤]، وبما أن الديمقراطية تعني حكم أغلبية الشعب، فتعريفها اللغوي هو حكم أغلبية الشعب باستحصال تطابق آراء هذه الأغلبية وتجانسها.[٢٥]

ب. **تعريف الاصطلاحي:** لم يتفق الباحثون والمختصون على مفهوم محدد متفق عليه فيما يختص بالديمقراطية التوافقية، فالمفكر آرنت ليبهارت أطلق عليها "الديمقراطية التوافقية"، أما جيرالد ليمبروخ أطلق عليها "الديمقراطية النسبية"[٢٦]، وكما ورردت تسميات أخرى لدى باحثين أخرين فاطلقوا عليها "الديمقراطية الاتفاقية، والديمقراطية التعاقدية، والديمقراطية الطائفية، والديمقراطية غير المسيسة.[٢٧]، فقد اعتبر المفكر الهولندي ارنت ليبهارت "أن التجانس الاجتماعي والاجماع السياسي يعتبران شرطين مسبقين للديمقراطية المستقرة، أو عاملين يؤديان بقوة إليها، وبالعكس فإن الانقسامات الاجتماعية العميقة والاختلافات السياسية داخل

٢١ ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينه، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد – بيروت، ط١، ٢٠٠٦، ص١٧.
٢٢ ياسين محمد حمد العيثاوي، الانعكاسات السلبية للمحاصصة السياسية على البنية المؤسسية والمجتمعية للنظام الديمقراطي في العراق "الشرق الأوسط" أنموذجاً، مرجع سابق، ص٣٠.
٢٣ ياسين محمد حمد العيثاوي، الانعكاسات السلبية للمحاصصة السياسية على البنية المؤسسية والمجتمعية للنظام الديمقراطي في العراق "الشرق الأوسط" أنموذجاً، مرجع سابق، ص٣٠.
٢٤ لويس معلوف، المنجد في اللغة والأدب والعلوم، دار المشرق، ط٥، بيروت، ١٩٩٦، ص٩١١.
٢٥ عدنان عاجل عبيد وحيدر عبد الأمير، التنظيم الدستوري للديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية (دراسة مقارنة)، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل – العراق، العدد الثالث، السنة الثامنة، ٢٠١٦، ص٤٦٣.
٢٦ اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات في عصر العولمة، دار الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٩٧-٩٨.
٢٧ ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية مجتمع متعدد، مرجع سابق، ص٢٤٤.

المجتمعات التعددية تتحمل تبعه عدم الاستقرار والانهيار في الديمقراطيات"[٢٨]، وعرفها "آرنت ليبهارت بأنها" عبارة عن أنموذج تجريبي معياري مرحلي، تلجأ إليه المجتمعات المتعددة الأعراق والأديان وينعدم فيها التجانس الاجتماعي والاجماع السياسي، وذلك لمعالجة المشاركة السياسية"، وعرّفها ديفيد أي . أبتر بأنها: "نوع من النظام السياسي بكونه، جمعاً لوحدات مكونة لا تفقد هويتها عند الاندماج في شكل من أشكال الاندماج"[٢٩]، وعرفها ليمبروخ بأنها "استراتيجية إدارة الصراعات من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخُب بدلاً من التنافس واتخاذ بالأكثرية"[٣٠] فإنني أعتقد أن هذا التعريف هو الأصوب وأكثر دقة وانسجاماً مع الديمقراطية التوافقية؛ لأن الفكرة الجوهرية للديمقراطية حول وجود ميثاق تعاقدي، هو بذلك يضبط حدود هذا الوفاق بالنسبة لكل الأطراف المتعاقدة، ويعكس في نفس الوقت التوازنات الدقيقة بنها، وربما يكون الميثاق مؤقتاً، يحتاج إلى مفاوضات وعملية انضاج جديدة، ولا سيما عندما تتغير الأوضاع ويدخل لاعبون جدد الحلبة السياسية، ولكن تبقى عناصر الميثاق أساسية ودائمة تتسم مع النظام السياسي وتدخل في صلب هيكليته.[٣١]

المبحث الثاني: مرتكزات الديمقراطية التوافقية والعوامل المساعدة على قيامها.

الديمقراطية التوافقية جاءت بعد تجربة وليس قبلها، وهي كاشفة لا منشئة[٣٢]، صيغتها تهدف لمعالجة مشاكل وانقسامات المجتمعات المتعددة غير المتجانسة والتعاطي مع تلك المجتمعات بأقل قدر من الخسائر وأكبر قدر من الأرباح، فالأهداف المرجوة في التوافق كصيغة مشاركة، وجرى حصرها في استقرار صيغة الحكم والحكومات، ونجاح مؤسسات الحكم التشاركية، وتجنب العنف، ووحدة المجتمع التعددية والمحافظة على وحدة الدولة.[٣٣]

المطلب الأول: مرتكزات الديموقراطية التوافقية.

إنّ الدافع الحقيقي للأخذ بالديمقراطية التوافقية عدم الانسجام الاجتماعي، بسبب الحواجز الطائفية أو العرقية التي تشكلت عبر التاريخ، وتسببت في منازعات ومشاحنات حتى صار صعباً تجاهلها، وكذلك قد تكون لأسباب مصلحية نفعية خاصة بالقائمين عليها، وربما لعوامل خارجية

٢٨ اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات في عصر العولمة، دار الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٩٧-٩٨.
٢٩ ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية مجتمع متعدد، مرجع سابق، ص٢٤٤.
٣٠ المرجع السابق، ص١٧.
٣١ رضـــوان زيادة، الديمقراطية التوافقية كمرحلة أولية في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، مجلة المســـتقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٣٣٤)، كانون الأول، ٢٠٠٦، ص٨٩.
٣٢ عدنان عاجل عبيد وآخرون، التنظيم الدســـتوري للديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية (دراســـة مقارنة)، مرجع ســـابق، ص٤٦٤.
٣٣ حسن كريم وآخرون، إشكالية الديمقراطية التوافقية في المجتمعات المتعددة "لبنان والعراق"، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، ٢٠٠٧، ص١٩.

قهرية تستفيد من ترسيخ هذه الحواجز لضمان الاستفادة المباشرة من الانقسام والاختلاف. [٣٤] فإن المطلع والدارس للديمقراطية التوافقية تتميز عن النظام الديمقراطي الاكثري بأربعة عناصر أساسية حسب آرنت ليبهارت أحد أبرز مفكري ودارسي الديمقراطية التوافقية، من أجل انجاحها، فإن غياب لأحد مرتكزاتها ستؤدي إلى فشلها أو عدم اكتمال متطلباتها الأساسية. وهي كالتالي:

أولا: حكومة ائتلافية أو تحالف واسع يشمل حزب الأغلبية وسواه.

يقصد بها الحكم من خلال الائتلاف واسع يأخذ عدة أشكال كـ حكومة ائتلاف موسعة في النظام البرلماني أو مجلس موسع أو لجنة موسعة ذات وظائف استشارية مهمة أو ائتلاف واسع للرئيس وسواه من كبار أصحاب المناصب العليا في نظام رئاسي، فيكون الحكم من خلال الائتلاف الواسع في الدول التعددية هو خيار مستقر يرتبط بالرغبة في الابتعاد عن النهج الإقصائي الذي تسمى به أنظمة الأغلبية يصفه التوافقيون بـ(الكارتل الحاكم)[٣٥]، فالمجتمع التعددي يضم نظامه السياسي مجاميع متعارضة وغير متوافقة ينظر إلى أي قرار على أنه مخاطرة، فقاعدة الأغلبية تفضي إلى عرقة وحدة واستقرار المجتمع، وأما الائتلاف الواسع له دور مهم في الديمقراطية التوافقية، لتحقيق الاستقرار السياسي في المجتمعات التعددية، إذا كانت المجتمعات متجانسة تؤدي وظائف متعددة القيام بالحكم على قاعدة الإجماع فلاتفاق الواسع بين كافة الموطنين أكثر ديمقراطية من حكم الأكثرية، وكذلك يمثل حافزاً للاعتدال والتوفيق ورمزاً للوحدة الوطنية، لأن الأطراف تقطع صلتها بالخارج في سبيل انجاح التوافقية والاجماع على مستوى السياسة والحكومة، قد تلجأ مؤقتاً إلى صيغة الائتلاف الكبير لمواجهة أزمة داخلية أو خارجية للحفاظ على الاستقرار السياسي، وهو حافزاً في المشاركة في الحكم للاعتدال والتوفيق للوصول للحلول الوسط، ويقلل إلى أدنى حد خطر تعرض طرف ما لخدعة الأطراف الأخرى ويضمن الأمن السياسي لها جمعياً.[٣٦]

ثانياً: حق الفيتو المتبادل للأكثريات والأقليات على حد سواء من أجل منع احتكار السلطة.

أهم طريقة للحكم التوافقي، أي الائتلاف الواسع بصورة من الصور، تكمل بثلاث أدوات ثانوية: الفيتو المتبادل، النسبية، والاستقلال القطاعي. وتتصل هذه الأربعة بعضها ببعض، وهي

---

٣٤ رضـــوان زيادة الديمقراطية التوافقية كمرحلة أولية في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، مجلة المســـتقبل العربي، دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد (٣٣٤)، ٢٠٠٦، ص٩٠-٩٣.

٣٥ ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية مجتمع متعدد، مرجع سابق، ص٤٠، والكارتل الحاكم يقصد به حسب تعريف أكسفورد هو "اتفاق احتكاري" والاحتكار يُلغي التنافس كما يُلغي تداول السلطة بعد أن يُلغي بصورة عملية المعارضة.

٣٦ انظر المرجع السابق، ص٤٨-٥٦.

كلها تستجر انحرافات عن حكم الأكثرية الخالص. ويمثل الفيتو المتبادل، الذي نتناوله أولا، حكم الأقلية السلبي.[٣٧]

إنّ المشاركة في الائتلاف الواسع يؤمّن ضمانة سياسية لقطاعات الأقلية، فالقرارات ينبغي أن تُتخذ في الائتلافات الواسعة على قاعدة الإجماع أو الاكثرية، وعندما تُتخذ هذه القرارات عبر أكثرية الأصوات؛ فإنّ تمثيل الأقلية في الائتلاف يمنحها فرصة لتقديم اقتراحاتها بأقصى ما يمكن من قوة لشركائها في الائتلاف، لكنها قد تُهزم مع ذلك أمام أصوات الأكثرية، وعندما تؤثر قرارات كهذه في المصالح الحيوية لقطاع الأقلية؛ فإنّ هذه الهزيمة تعتبر غير مقبولة، وتعرّض التعاون بين النّخب القطاعية للخطر، ولذلك فلا بد من إضافة (فيتو الأقلية) إلى مبدأ الائتلاف الواسع، ولا يمكن لغير هذا الفيتو أن يمنح كلّ قطاع ضمانة كاملة للحماية السياسية، (فيتو الأقلية) هو مرادف لفكرة (الأكثرية المتراضية) عند (جون س كلوهن) John c. colhoun التي اعتبرتها أنها حماية لمصالح الأقلية وهدفها الأساسي، فهي تمنح كلّ قطاع القدرة على حماية نفسه، وتضع حقوق كلّ قطاع وسلامته في أولويات الحكم، أي تحت وصايته الخاصة.[٣٨]

ثانيا: الاعتماد على مبدأ التمثيل النسبي في الوزارات والمؤسسات والإدارات والانتخابات.

يقصد بها مشاركة جميع المكونات كل حسب حجمه وثقله السياسي والاجتماعي[٣٩]، والنسبية من الخصائص الأساسية لـ (الديمقراطية التوافقية)، فالتمثيل النسبي هو خاصية النظام التعددي، يقوم بترجمة الانقسام الاجتماعي إلى تعدد وتمايز في النظام الحزبي، كما هو موجود في الأنظمة التعددية التي تميل إلى تمثيل الأحزاب الكبيرة بتمثيل أكبر والأحزاب الصغيرة بتمثيل أقلّ، والهدف الأساسي من (التمثيل النسبي) هو تقسيم المقاعد البرلمانية بين الأحزاب بما يتناسب مع الأصوات التي حصلوا عليها[٤٠]، وتقتضي النسبية في التمثيل انعكاساً لأحجام هذه الجماعات على شتى مستويات الدولة، بمؤسساتها وأنشطتها، فتصميم النسبية عادة يقوم على مبدأ واضح، وهو العلاقة التناسبية بين عدد الأصوات وترجمتها إلى مقاعد [٤١] ، وأن التمثيل النسبي لا يضكن تحقيق النفوذ أو التأثير النسبي إذا كان القرار يحتمل القبول أو الرفض، فإذا لم يكن إجماع فلا

---

٣٧ ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية مجتمع متعدد، مرجع سابق، ص٦٤.

٣٨ ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية مجتمع متعدد، مرجع سابق، ص٦٤-٦٦.

٣٩ حمد حاسم محمد الخزرجي، مستقبل الديمقراطية التوافقية في العراق، مجلة رسالة الحق، العراق، كلية القانون جامعة كربلاء ، ٢٠١٣، السنة الخامسة والعدد الثالث، ص١٦٧.

٤٠ Arend Lijphart, Patterns of Democracy , first publication, New haven: Yale university press,1999, p 34 - 35.

٤١ Micheal Gallagher, Proportionality. ed by: Pul Baryy Clarke and Joe Foweraker, first edition, New York: Routledge, 2011, p 307

مفر من وجود رابحين وخاسرين[٤٢]، ويتجنب ذلك من خلال المعالجة الآنية للقضايا وذلك من خلال التنازلات المتبادلة كحزمة واحدة، وكذلك تفويض القرارات المصيرية إلى قيادات القطاعات المكونة للائتلاف الكبير. [٤٣]

٤ ـ الاستقلال الفئوي الذاتي:

يُعد الاستقلال القطاعي الذاتي من أهم خصائص (الديمقراطية التوافقية)، حيث تحكم الأقلية نفسها في المنطقة التي تعني هذه الأقلية حصرياً، فهي لازمة لمبدأ الائتلاف الواسع، فكلّ الشؤون التي تعني الجميع ينبغي للقرارات أن تُتخذ فيها من قِبل كلّ القطاعات معاً وبدرجات متساوية تقريباً من النفوذ، أمّا في باقي الشؤون فيمكن للقرارات ولتنفيذها أن يوكل لقطاعات مختلفة لها صلة بهذا الشأن. [٤٤]

إن تفويض سلطات صناعة الحكم وتنفيذه إلى القطاعات الفئوية، مقروناً بالتوزيع النسبي للأموال الحكومية على كلّ قطاع، يشكّل حافزاً قوياً لمختلف المنظمات القطاعية، فمن أوجه تعريف (المجتمع التعددي) أنّ المنظمات التمثيلية للمجتمع تتبع الانقسامات القطاعية، معنى هذا أنّ الاستقلال القطاعي الفئوي يزيد من الطبيعة التعددية لمجتمع تعددي أصلاً، فمن طبيعة (الديمقراطية التوافقية) ـ في بدايتها على الأقلّ ـ أن تجعل المجتمعات التعددية أكثر تعددية، وهي لا تستهدف إزالة الانقسامات القطاعية أو إضعافها، بل الاعتراف بها صراحة وتحويل قطاعاتها إلى عناصر بناءّة للديمقراطية المستقرة[٤٥]، وهناك شكل خاص من أشكال الاستقلال الفئوي أو القطاعي، وهو (الفيدرالية)، وهي عملية سياسية للحكم من خلال سيادة مشتركة عامّة، مع حكم ذاتي للأقاليم من خلال حكومات محلية، فهي تقوم على طريقة خاصة في تقسيم الحكم وتنظيمه من خلال الحفاظ على الوحدة من جهة، والتنوع من جهة أخرى. [٤٦]

وعليه إن نجاح الديمقراطية التوافقية وتطبيقها يبقى رهن المعطيات الاجتماعية والثقافية والسياسية لكل مجتمع من المجتمعات، مع الأخذ بعين الاعتبار مرتكزات الديمقراطية التوافيقة رزمه واحدة فضلاً عن العوامل المساعدة من أجل الوصول للصورة التوافقية المطلوبة. [٤٧]

---

٤٢ حمد حاسم محمد الخزرجي، مستقبل الديمقراطية التوافقية في العراقمرجع سابق، ص١٦٧.
٤٣ ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية مجتمع متعدد، مرجع سابق، ص٦٨-٦٩.
٤٤ ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية مجتمع متعدد، مرجع سابق، ص٦٤-٦٦.
٤٥ ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية مجتمع متعدد، مرجع سابق، ص٥٠-٥١ .
٤٦ Robert Agranoff, "Federalism", the Encyclopedia of political science, ed by: George Thomas Kurian, Washington: copres, 2011, p 567...

٤٧ حمد حاسم محمد الخزرجي، مستقبل الديمقراطية التوافقية في العراق، مرجع سابق، ص١٦٧.

المطلب الأول: العوامل المساعدة على قيام الديمقراطية التوافقية.

إنّ توفر مرتكزات الديمقراطية التوافقية لا تكفي لإنجاحها في دول التعددية الاجتماعية غير المتجانسة[٤٨]، ما لم تتوفر الظروف الموضوعية المواتية لإنجاح العملية الديمقراطية، فنجاح يتطلب تعاوناً بين القطاعات على الرغم من الانقسامات العميقة المتغلغلة في نسيج المجتمع، فلابد من توافر الظروف المواتية هي عوامل مساعدة لإنجاحها، تكون على درجة من السعة والشمول التي يصعب حصرها في نطاق محدد[٤٩] ، أثبتت التجارب العملية أن العوامل المساعدة على التطبيق الفعال للديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية تشكل ظروفاً مساعدة لإقامتها، وتعمل على صيانتها وتعزيزها في مجتمع متعدد غير متجانس.

أولاً: تعدد وتوازن القوى:

إن تحقيق توازن القوى في المجتمع التعددي أيسر منه في المجتمع الثنائي ، وحالة هيمنة إحداها على الأخرة، في الحالة الأولى سيحاول أحد الطرفين أو كليهما الحصول على عناصر القوة الإضافية تمكنه من الهيمنة، أما الحالة الثانية فإنه ستنمو لدى الأغلبية فكرة السيطرة بدلاً من التوافق مع الأقلية، في هذه الحالة سيكون الدافع للاشتراك في الائتلاف ضعيفاً، يفضل إذن أن لا يكون هناك تفاوت كبير في الحجم بينها، وأن لا تصل تعدديتها لدرجة التفتت، فيضبح التفاوض بين الجماعات أعسر، ويفضل أن تكون كل الأطراف أقليات، لا يشكل أحدها أغلبية واضحة، وهذا يتيح أن تمثل هذه الفئات بأحزاب تماثلها حجماً بحيث يمثل كل منها واحداً من تلك القطاعات.[٥٠]

ثانياً: صغر حجم الدولة:

إن لصغر حجم الدولة تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على احتمال قيام ديمقراطية توافقية ونجاحها، فصغر الدولة يفرز روح التعاون والتسويات ويزيد من ضغوط قيام التوافقية عبر تخفيض أعباء صنع القرارات ويسهل حكم البلد، فالنخب أقرب لمعرفة بعضهم بصورة شخصية وتكرار لقائهم من شأنه أن يزيد من احتمال عدم تعاطيهم مع السياسة لعبة ربح أو خسارة، ويزيد من تقبلهم لفكرة الائتلاف في صنع القرار بدلاً من الخصومة، وكل هذا أسهم في قيام ونجاح التوافقية في هذه البلدان صغيرة الحجم، بخلاف دول أخرى تعددية كبيرة كالولايات المتحدة الأمريكية وايطاليا وألمانيا على الرغم من تعدديتها، إن صغر حجم النخبة السياسية يسهم بشكل كبير في خلق التفاعل

٤٨ المرجع سابق، ص١٦٨.
٤٩ ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية مجتمع متعدد، مرجع سابق، ص٨٩-٩٠ .
٥٠ كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية، الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٨٥، ص٢٤٩-٢٥٣ .

بينها، ويؤدي إلى مستوى عال من حسن النية فيما بينها؛ لذا يعد صغر حجم الدولة عاملاً مؤثراً على قيام ديمقراطية توافقية واحتمال نجاحها، ودورها في تعزيز روح التوافق والتسويات ، وتخفيض أعباء صنع القرارات وتسهيل حكم الدولة على الحكومة. [٥١]

ثالثاً: وجود خطر خارجي:

يعتبر وجود الخطر الخارجي حافز قوي مزيداً من الوحدة، للشعور بالتهديد من الدول الأكبر حجماً، وهذا يدفع النخب والأتباع للتضامن، وهذا ما حصل في النمسا فقد جاءت فكرة الحكومة الائتلافية كرد فعل على النزاع الأهلي الذي حدث في أثناء الجمهورية الأولى(١٩١٩ - ١٩٤٥)، أما هولندا فقد حسمت خلافاتها الداخلية من خلال التوصل لتوافق سلمي شامل مهد السبيل لقيام الديمقراطية التوافقية بعد أن أخذت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٧م تستعر على حدودها، مع ذلك فإن الخطر الخارجي باعتباره عاملاً ضاغطاً باتجاه الوحدة، إلا إنه مقيد أن تنظر كافة المكونات إليه بوصفه خطراً مشتركاً ليكون له ذلك المفعول التوحيدي. [٥٢]

رابعاً: الولاءات الغالبة:

ينتظم المجتمع التعددي عوامل متعددة، منها ما يدفع إلى التقسيم، ومها ما يدفع إلى التماسك بين المكونات، فتعمل القوتان بصورة متزامنة، وتعتمد على حدة الصراع والتأثير المتظافر للقوتين،، فالولاءات الغالبة أهميتها في أنها تسهم في عملية تمساك المجتمع ككل وتسهم في تلطيف حدة الانقسامات كلها. [٥٣]

خامساً: التباينات الواضحة

إن وضوح التباينات بين فئات المجتمع التعددي يسهم بدورة في بلورة المصالح والحاجات عند كل فئة من الفئات، وهذا يسهل التواصل والتفاهم فيما بينهم وهذا يصب في فرص نجاح الديمقراطية التوافقية أن وجود التباينات الواضحة بين فئات المجتمع وكثافتها وتراكمها لا يذهب بالضرورة بوحدة المجتمع والدولة ولا يقضي على فرصة تطوره الديمقراطي، بل يشجع على قيام ديمقراطية توافقية فيه. [٥٤]

---

٥١ خضر عباس عطون، السياسي في العراق بين الاصلاح والشرعية رؤية تحليلية في ضوء نهج التظاهر في العام ٢٠١١، سلسلة دراسات واوراق بحثية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١، ص٩ .

٥٢ أكرم محمد عدوان، الطائفية وأثرها على النظام السياسي في لبنان، منشورات كلية الآداب الجامعة الإسلامية ـ غزة ٢٠١١، ص٢٥

٥٣ ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية مجتمع متعدد، مرجع سابق، ص١٣٠ .

٥٤ كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية، الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٨٥، ص٢٢٣١.

المبحث الثالث: إشكاليات وسلبيات الديمقراطية التوافقية لإدارة التنوع الإثني.

إنّ قيام المجتمعات المتعددة وغير متجانسة الذي يعيش ضمنه جماعات مختلفة تتمسك بدياناتها وثقافاتها ولغاتها وأفكارها جنباً إلى جنب مع المجموعات الأخرى في الشروع بتطبيق الديمقراطية التوافقية، ظهرت إشكالية وسليبات وتحديداً بعد تطبيق التوافقية التي أخذت فيها إشكاليات الاغلبية سواء المجتمعية والسياسية، وبناء الهوية الوطنية والمواطنة والمحاصصة وتعطيل القرار تضعف لدى أفراد المجتمع؛ لأن أي الديمقراطية التوافقية بحد ذاتها بناء واستقطاب مجتمعي عمودي، وتحي الروابط الأولية العرقية والمذهبية وتعظمها على مستوى الرابط الجمعي للوطن، بذلك تضعف الهوية الوطنية والمواطنية وهذا ما سنوضحه:

المطلب الأول: اشكالية الأغلبية والهوية الوطنية والمواطنة.

أولاً: الأغلبية السياسية والأغلبية المجتمعية.

إن التصور العام للديمقراطية أنها حكم الأغلبية، ولكن يقصد بها الأغلبية السياسية لا المجتمعية، ويوجد فرق شاسع بين مفهومي الأغلبية السياسية والأغلبية المجتمعية[٥٥]، فالأغلبية السياسية هي أغلبية أفقيه تمتد على مساحة الوطن بكل اتجاهاته، فهي أغلبية أحزاب لها قواعد ومناصرين تغطي جميع الوطن من مختلف الطوائف والقوميات فيه أغلبية برامج، أما الأغلبية المجتمعية فهي أغلبية عمودية تقسم المجتمع إلى أساس العلاقات الأولية والانتماءات الطائفية والاثنية، وعليه فإن منطق الأغلبية المجتمعية هي التي تحكم البلاد كلما كانت طائفة أغلبية في المجتمع فإنها هي التي تحكم كنظام الاقطاع، فالأغلبية المجتمعية تناقض الأصول الفكرية للديمقراطية الأصلية، وقد تم تجاوز ذلك في المجتمعات الأوربية من خلال التركيز على الولاء للوطن وقيم المواطنة والتساوي القانوني والسياسي في حقوق وواجبات الموطنين جميعاً أمام القانون، دون النظر إلى المنحدر الاجتماعي والديني والطائفي.[٥٦]

ثانياً: اشكالية الهوية الوطنية والمواطنة.

إن الهوية تعرف لغة أنها حقيقة الشيء المطلقة على صفاته الجوهرية التي تميزه عن غيره[٥٧]، وهي تعني السمة الجوهرية العامة لثقافة من الثقافات دون أن تكون هذه السمة ثابتة أو

---

٥٥ جورج طرابيشي، إشكاليات الديمقراطية في الوطن العربي، سلسلة حوار الشهر سلسلة حوار الشهر سلسلة حوار الشهر، العدد(١٤)، منتدى عبد الحميد شومان الثقافي، عمان الأردن، ١٩٩٨، ص٢٨.

٥٦ ياسين سعد محمد (البكري)، إشكالية الديمقراطية التوافية وانعكاسها على التجربة العراقية، مرجع سابق، ص٦١-٦٤.

٥٧ المعجم الوسيط، الدار العربية للنشر، بيروت، ١٩٩٦، ص٢٥٤..

جاهزة أو نهائية، وهذا ما يعطيها خاصية الحركة والنمو والتطور[٥٨]، فإن تحديد مفهوم الهوية الوطنية إشكالية في حد ذاتها، وعليه سنحاول قدر الإمكان اعطاء تصوراً تقريباً من خلال تلمس خصائصها المعنوية التي تعني الإحساس بالانتماء إلى الأرض وبناء سياسي جمعي أعلى يتغذى من الهويات والثقافات الفرعية وتعني مجموعة بشرية لها قاسم أو قواسم مشتركة، وتسكن في بقعة جغرافية محددة، وكذلك في شكلها المادية التي تعني الشكل القانوني والحقوقي الذي ينتظم الجماعة الشرية الساكنة في إقليم معين، أو ما اصطلح عليه بالجنسية وإن هذا المستويين مترابطين بشكل عام[٥٩]، فالهوية منطوقة من الخصائص والعناصر المادية والمعنوية المكونة لوجود شيء ما والتي تميزه عن الأشياء الأخرى بصورة عامة على الرغم من وجود عناصر وخصائص متشابه، فالهوية ترتبط بفكرة المواطنة في الدولة من ناحية الجنسية كمبدأ قانونين وكما ترتبط بالأبعاد الثقافية للشخص والمجتمع مثلما تتصل بالانتماء السياسي للدولة، فالعلاقة بين الهوية والمواطنة تعني الانتماء الاجتماعي والسياسي والجغرافي للإنسان إلى وطن يتألف من مجتمع معين والإقليم الذي يقيم عليه والسلطة التي تحكمه وتمتعه بحكم هذه الانتماء بحقوق محدودة وتحمله لمسؤوليات معينة [٦٠] ، فالديمقراطية التوافقية ذات بناء واستقطاب مجتمعي عمودي، تتأكد من خلالها على الثقافات والانتماءات الفرعية بوصفها الأساس، فالهوية الوطنية إشكالية تنشق منها إشكالية المواطنة أهي الفرد أم الفرد داخل وطن أم الفرد المنصهر في الجماعة يهدف إلى دمج الفرد في الجماعة الأولية دون أن يكون له حرية الاختيار وفضاءات الحركة، فالفرد بهذا المفهوم لا وجود له خارج جماعته الاجتماعية التي تعد هي هويته الأساسية وآصرته المتحكمة أم الفرد المنصهر في الوطن فهي مقولة سلطوية تحاول أن تختزل الفرد في الوطن والوطن في حزب أو حاكم دون أن يكون للفرد وللجماعة الاجتماعية والثقافية الفرعية من وجود وحياة خارج إطار السلطة المتركزة في حاكم فرد بذلك تتقدم الواجبات على الحقوق، ففي الديمقراطية التوافقية تجعل من الانتماءات الأولية أسواراً تسجن الفرد داخلها وتجعل من هذه الاسوار خصوصيات.[٦١]

المطلب الثاني: سلبيات ومعوقات الديمقراطية التوافقية.

٥٨ ياسين سعد محمد (البكري)، إشكالية الديمقراطية التوافية وانعكاسها على التجربة العراقية، مرجع سابق، ص٦٤-٦٥.
٥٩ المرجع السابق.
٦٠ عبير ســـهام مهدي وأخرون، إشـــكالية الهوية في العراق رؤية في التحديات والمســـتقبل بناء هوية وطنية عراقية بعد عام ٢٠٠٣،مجلة السياسة والدولية، جامعة المستنصرية ، العدد ٢٨-٢٩، سنة ٢٠١٥، ص٣٩٦.
٦١ ياسين سعد محمد (البكري)، إشكالية الديمقراطية التوافية وانعكاسها على التجربة العراقية، مرجع سابق، ص٦٨-٧١.

قد تعرضت الديمقراطية التوافقية لمجموعة من الانتقادات لما تحتويه من سلبيات ومعوقات وثغرات في مضمونها الفكري وعند تطبيقها، فإنني أسجل جملة من السلبيات والمعوقات الجوهرية كالتالي:

١- إن حق النقض يعارض مبدأ الديمقراطية بشكل عام هو مبدأ الأغلبية في اتخاذ القرارات خصوصاً إذا كانت القرارات جوهرية واستراتيجية للدولة فإن هذه القرارات لا يمكن أن تمر دون موافقة قادة هذه الفئات، هذا يجعل المشكلة الائتلافية قائمة لأن كل طرف يريد أن يحقق قبول لدى الطرف الآخر. [٦٢]

٢- مشكلة ايجاد حالة التوازن والتكافل في القرارات السياسية أمر في غاية الصعوبة، بالأخص إذا كانت القرارات تمس فئة معينة، وخطورة الموقف تتعلق بالقرارات المتخذة بشأنها، ومما يزيد الأمور تعقيداً دخول أطراف خارجية اقليمية ودولية تعمل على تأجيج الأزمة الداخلية مؤدية إلى حرب أهلية. [٦٣]

٣- الديمقراطية التوافقية قد تصبح وسيلة من وسائل تقسيم المجتمع التعددي إلى عناصر أكثر تجانساً واستقلالية، مما يزيد الهوة بين المكونات وزيادة التماسك داخل كل مكون على حدة، وهذا يضر بعملية الانصهار في بوتقة الوحدة الوطنية، فالمساواة في هذا المجال مساواة غير حقيقية، فهي لا تأخذ حق الفرد بعين الاعتبار، فالمساواة على أساس الجماعات لا على أساس المساواة بين الأفراد، فالثقل الوازن في الديمقراطية التوافقية لزعماء الكتل والطوائف الذين اصبحوا في مجلس النواب بديلاً من السلطة التشريعية المنتخبة، والحكومة التي تنتجها هذه الديمقراطية ضعيفة، وقراراتها بطيئة، وتتأخر في عملية صنع القرار أو صدور التشريعات والقوانين، لأنها تخضع لآلية التوافق والترضية، وقد تتجمد بعض القرارات إذا واجهت معارضة كتلة ما، وقد يتبع البعض آليات السيطرة والهيمنة بدل التعاون مع الشركاء. [٦٤]

٤- تعطي للأقليات وزناً أكبر من حجمها، وذلك من خلال استقلالها القطاعي واستعمالها حق الفيتو المتبادل الذي يعطيها صفة تعطيل القرارات وفرض آرائها، للحصول على مكاسب أكثر من حجمها الحقيقي، وبذلك تحصل الأقليات على تمثيل مبالغ فيه إلى حد ربما إلى التساوي مع الأكثرية أو الجماعات الكبرى. [٦٥]

---

٦٢ علي محمد علوان، خضر عباس عطوان، أداء البرلمان السياسي :أفكار أساسية لعقل برلماني رشيد، مجلة بيت الحكمة، العدد(٥١)، بغداد، ٢٠١١، ص٩.

٦٣ المرجع السابق نفسه.

٦٤ علي محمد علوان، خضر عباس عطوان، أداء البرلمان السياسي :أفكار أساسية لعقل برلماني رشيد، مرجع سابق، ص١٠.

٦٥ ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية مجتمع متعدد، مرجع سابق، ص٧٠.

٥- الديمقراطية التوافقية لا تخلو من الدكتاتورية من خلال سيطرة نخبة قليلة من الفئات الاجتماعية على صنع القرار؛ لأنهم يساومون بعضهم بعض للوصول إلى حلول توافقية.[٦٦]

٦- إن الديمقراطية التوافقية قد تؤدي إلى تفكيك الدولة، إذا فشلت في استيعاب كل القطاعات أو في تحقيق نموذج ناجح للديمقراطية، بذلك تكون الفرصة متهيئة لانقسام البلد بعد تطبيق الاستقلال القطاعي والفيتو.[٦٧]

٧- إن الديمقراطية التوافقية تلغي مفصل أساسي من الديمقراطية هي مسألة المواطنة، ويعتبر الفرد واحد من طائفة أو دين فيكون الفرد المواطن المنتمي إلى الوطن، وأصبح هو الذي يميز العلاقة بالسلطة، فإن مبدأ المواطنة هو الذي رسم المسار بين المواطنين في الحقوق، فإن الديمقراطية التوافقية تعزز إزالة الفوارق بين الأفراد المنتمين إلى أديان وطوائف مختلفة مما يفقد روح المواطنة بالنسبة للفرد اتجاه بلده وحتى تمثيل السياسيين والنواب والسلطة للمواطنين.[٦٨]

أخيراً يتضح أن نظرية الديمقراطية التوافقية نظرية مرنة، فهي ليست معادلة رياضية (١ + ١ =٢)، بل قابلة للتكيف مع ظروف كل دولة، إذا ما أخذ بعين الاعتبار الوعي التام بمخاطر التعددية الطائفية والعرقية والمذهبية وأثارها على الوحدة الوطنية، والالتزام على حفظ النظام السياسي ووحدة المجتمع، والقدرة على تجاوز خطوط الانقسام الطائفي والاجتماعي والعرقي والتعاون بروح التقارب والاعتدال على الصعيد القيادي، والابتعاد عن سياسية التهميش والاقصاء حتى سياسية فرض الأمر الواقع لأنه سيؤدي إلى خلق توافقية هشة تكون عرضه للازمات المستمرة او إلى الفشل عند أي تغيير في موازين القوة أو السياسات الداعمة لهذه الطرف أو ذلك، وأن يكون المواطنون على درجة من الانسجام والوعي التام بأهمية وضرورة التوافق فيما بينهم لتحقيق مصالحهم جميعاً وخلق التوازن بين المصلحة العامة المصلحة الفئوية.[٦٩]

الخاتمة.

يتضح من خلال هذه الدراسة بعد الوقوف على ماهية إدارة التنوع الاثني والديمقراطية التوافقية خصائصها واشكالياتها وسلبياتها، خلصنا إلى جملة من النتائج والتوصيات نتناولها على النحو التالي:

---

٦٦ المرجع السابق نفسه.

٦٧ كمال المتوفي، نظريات النظم السياسية، مرجع سابق ، ، ص٢٤٩-٢٥٣ .

٦٨ المرجع السابق نفسه.

٦٩ حمد جاسم محمد الخزرجي، مستقبل الديمقراطية التوافقية في العراق، مجلة رسالة الحقوق، العراق - بغداد ، السنة الخامسة، العدد الثالث، ٢٠١٣، ص١٦٩.

أولاً: النتائج.

١- الديمقراطية التوافقية نمط من أنماط الديموقراطية، تتميز بعدم الاكتفاء بالأغلبية كمعيار وحيد للحكم، وأضافه معيار آخر هو التوافق الذي يتضمن إشراك الأقليات المنتخبة في الحكم.

٢- إن تطبيق الديمقراطية التوافقية لا غنى للمجتمعات التعددية وغير المتجانسة لانعدام تغيير الأغلبية والأقلية بين الجماعات السياسية المتنافسة.

٣- تمتاز الديمقراطية التوافقية بمرونتها وقابليتها على التكيف في المجتمع التعددي إذا ما كانت البيئية صالحة لذلك، وهي مرتبطة بحد كبير بتعددية المجتمعات التي تطبق فيه، وهي الأساس في ظهور التوافقية انتعاشها.

٤- إن السلبيات والاشكاليات والمعوقات التي تنسب إلى الديمقراطية التوافقية ناتجة عن قصور أو تحايل على النص الدستوري لا عن خلل في التوافقية.

٥- أن الأنظمة الديمقراطية مهما اختلفت أنواعها وأشكالها تقوم على مبادئ أساسية مشتركة، فإن لها عيوباً ولها مزايا أيضاً في الوقت ذاته، مسألة تخضع لقناعة مكونات المجتمع التي يجب أن تتوافق على شكل الديمقراطية التي ترغب بها.

٦- الديمقراطية التوافقية تقوم على دعامتين أساسيتين هما مجتمع خال من العنف واقتصادي قوي.

ثانياً: التوصيات

١- يجب على كل دولة أن يتضمن دستورها آليات الديمقراطية التوافقية لمعالجة اشكاليات التعددية في المجتمع.

٢- تجنب استنساخ تجربة توافقية بعينها، يؤخذ بالاعتبار أن كل مجتمع خصوصياته أن تتكيف الديمقراطية التوافقية مع خصوصياته المجتمع الذي يأخذ بالديمقراطية التوافقية.

مصادر البحث.

أولاً: المعاجم.

١- لويس معلوف، المنجد في اللغة والأدب والعلوم، دار المشرق، ط٥، بيروت، ١٩٩٦.

٢- اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات في عصر العولمة، دار الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤.

٣- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، الدار العربية للنشر، بيروت، ١٩٩٦.

ثانياً: الكتب.

١- ابراهيم سعد الدين، تأملات في مسألة الأقليات، الكويت: دار سعاد الصباح، ١٩٩٢.
٢- أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، الإسكندرية: كلية العلوم السياسية،٢٠٠٧.
٣- ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينه، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد – بيروت، ط١، ٢٠٠٦.
٤- عبده مختار، صراع الهويات ومحددات الوحدة في السودان، مركز السودان للبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٧.
٥- حسن كريم وآخرون، إشكالية الديمقراطية التوافقية في المجتمعات المتعددة "لبنان والعراق"، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، ٢٠٠٧.
٦- كمال المتوفي، نظريات النظم السياسية، الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٨٥.
٧- محمد مهدي عاشور، التعددية الإثنية في جنوب إفريقيا، طرابلس: دار الكتب الوطنية، ٢٠٠٤.
٨- محمد عمر مولود، الفيدرالية وإمكانية تطبيقها في العرق، العراق، مؤسسة موكدياني للطباعة والنشر، ٢٠٠٣.

ثالثاً: رسائل علمية.

١- سامية شابوني،" النزاع الرواندي بين المعطيات الداخلية والمؤثرات الدولية"، مذكرة ماجيستير" (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،٢٠١٠)
٢- نبيلة سالك، الآليات المؤسساتية لإدارة التعدد الاثني، جامعة بانته(١)، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، اطروحة دكتوراه، ٢٠١٥-٢٠١٦.
٣- فوزية لبادي، إشكالية إدارة التنوع الاثني (العرقي) في العالم العربي منذ نهاية الحرب الباردة "دراسة حالتي السودان والعراق"، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص استراتيجية وعلاقات دولية، ٢٠١٥-٢٠١٦،

رابعاً: المجلات.

١- أكرم محمد عدوان، الطائفية وأثرها على النظام السياسي في لبنان، منشورات كلية الآداب الجامعة الإسلامية ـ غزة ٢٠١١.

٢- جابر سعيد عوض، مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة، مراجعة نقدية (بحث مقدم لندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرفية في العالم العربي، الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٩٨٣.

٣- جورج طرابيشي، إشكاليات الديمقراطية في الوطن العربي، سلسلة حوار الشهر سلسلة حوار الشهر سلسلة حوار الشهر، العدد(١٤)، منتدى عبد الحميد شومان الثقافي، عمان الأردن، ١٩٩٨.

٤- حمد جاسم محمد الخزرجي، مستقبل الديمقراطية التوافقية في العراق، مجلة رسالة الحقوق، العراق ـ بغداد، السنة الخامسة، العدد الثالث، ٢٠١٣.

٥- خضر عباس عطون، السياسي في العراق بين الاصلاح والشرعية رؤية تحليلية في ضوء نهج التظاهر في العام ٢٠١١، سلسلة دراسات واوراق بحثية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١.

٦- عبير سهام مهدي وآخرون، إشكالية الهوية في العراق رؤية في التحديات والمستقبل بناء هوية وطنية عراقية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة السياسة والدولية، جامعة المستنصرية، العدد ٢٨-٢٩، سنة ٢٠١٥.

٧- علي محمد علوان، خضر عباس عطوان، أداء البرلمان السياسي: أفكار أساسية لعقل برلماني رشيد، مجلة بيت الحكمة، العدد(٥١)، بغداد، ٢٠١١.

٨- عدنان عاجل عبيد وحيدر عبد الأمير، التنظيم الدستوري للديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية (دراسة مقارنة)، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل – العراق، العدد الثالث، السنة الثامنة، ٢٠١٦.

٩- رضوان زيادة، الديمقراطية التوافقية كمرحلة أولية في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٣٣٤)، كانون الأول، ٢٠٠٦

١٠- ياسين محمد حمد العيثاوي، الانعكاسات السلبية للمحاصصة السياسية على البنية المؤسسية والمجتمعية للنظام الديمقراطي في العراق "الشرق الأوسط" أنموذجاً، مجلة الدراسات الدولية، العراق، ٢٠١٥، عدد (٦٠).

١١- ياسين سعد محمد (البكري)، إشكالية الديمقراطية التوافقية وانعكاسها على التجربة العراقية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق، ٢٠٠٩، عدد (٢٧).

خامساً الانترانت:

١- بهاء الدين مكاوي، استراتيجيات إدارة التنوع الاثني في السودان، http://bahamakkawi.com/wp-content/uploads/2015/09/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%88%D8%B9.pdf

سادساً: المصادر الأجنبية.

-François gaulme ,Question d’ethnies, Politique Africaine, N°68, Karthala, Paris,1997 .

-Arend Lijphart, Patterns of Democracy , first publication, New haven: Yale university press,1999.

-Micheal Gallagher, Proportionality. ed by: Pul Baryy Clarke and Joe Foweraker, first edition, New York: Routledge, 2011 ،

-Robert Agranoff, "Federalism", the Encyclopedia of political science, ed by: George Thomas Kurian, Washington: copres, 2011